

تحقيق

«حُصِّي» تعلم الروسية في الساحل السوري: **МЫ вас любим** نحن نحبكم!



الروس باتوا مكوناً مهماً من مكونات المدينة، وجميع المؤشرات تدل على أن إقامتهم طويلة (هادي أحمد)

«دوبرو باجالافات»

و«هي فاس لوبم» عبارتان استخرجهما محمد، صاحب سوبرماركت في جبلة، من قاموس روسي - عربي، للترحيب بالزبائن الروس. هي حصّي تعلم الروسية التي ضربت الساحل!

اللاذقية - ريمه راعي

«بحب قول لأصدقاء الروس أهلاً وسهلاً، ونحن نحكم بلغتهم. ودائماً القاموس قدامي احتياطاً لأية محادثة مع زبون روسي، علماً أنو أكثر من واحد منهم فاجاني بأنو رد علي بالعربي»، يقول محمد. شأنه في ذلك شأن الكثيرين من أهالي اللاذقية الذين حفظوا عن ظهر قلب عدة كلمات باللغة الروسية يلقون بها التحية على زوارهم الذين يصادفونهم، حيث يشترتون القهوة من أحد محال قهوة «العربي»، أو ينتظرون دورهم أمام محل شاورما «الفلاح» للحصول على سندويش، الذي تبادل أهالي اللاذقية النكات حول امتلاء المشافي بضحايا الروس «الذين لم تألف معداتهم أكلات السوريين الدسمة».

حتى تعلم اللغة الروسية، التي تصاعدت في اللاذقية، بالتوازي مع إقامة قاعدة عسكرية في مطار حميميم كانت قد انطلقت العام الماضي، مع البدء بتعليمها لطلاب الصف السابع في بعض المدارس كلفة ثانية اختيارية إلى جانب اللغة الفرنسية، ما فتح الباب واسعاً أمام متقني اللغة الروسية لتعليمها في المدارس، إضافة إلى معاهد اللغات. كذلك بدأت الأضواء تسلط على فرع الأدب الروسي في جامعة دمشق رغم مرور 3 سنوات على إنشائه، لجهة قوة حظوظ متخرجيه في الحصول على فرص عمل. العديد من متخرجي الاتحاد السوفياتي وروسيا باختصاصات مختلفة، فضلاً عن عدد

من السيدات الروسيات اللواتي جئن بصحبة أزواجهن السوريين، شكلوا الكادر التدريسي في مدارس اللاذقية، ومنهن سيفتالنا كراسولا التي جاءت إلى سوريا عام 1977 بصحبة زوجها، زميلها في كلية هندسة تكنولوجيا الطباعة في جامعة موسكو. هو قد تعين مهندساً في إحدى المؤسسات الحكومية، وتفرغت هي لتربية أبنائها الثلاثة إلى أن انطلق «ماراتون» اللغة الروسية لتحصل على فرصة عملها الأولى كمدربة في 3 مدارس في اللاذقية. تجربة تعدها كراسولا مهمة، وتعتبر عن «أن روسيا وسوريا قلب واحد». وتضيف: «الطلاب سعداء بتعلم الروسية، وهم مجتهدون لكن ثمة مشكلة في العدد الكبير للطلاب في الصف الذي يبلغ 44 طالباً، والمفروض ألا يتجاوز 20». مشكلة يعزوها حبيب طربوش، مهندس الطيران المتقاعد الذي يعمل حالياً موجهاً للغة الروسية في مديرية تربية اللاذقية إلى «الإقبال الكبير جداً على تعلم الروسية، إلى درجة أننا غير قادرين على تلبية الحاجة للكوادرات التدريسية». ويضيف متخرج روسيا والحاصل على دبلوم ترجمة لغة روسية: «جميع متخرجي الاتحاد السوفياتي وروسيا الاتحادية مرحب بهم ليكونوا ضمن كوادراتنا التعليمية، وحالياً يوجد 2400 طالب في الصف السابع يتعلمون اللغة الروسية في 24 مدرسة في اللاذقية وجبلة، وستدخل الروسية في منهاج الصف الثامن في العام الدراسي 2015-2016 وتدرجاً كل عام حتى الصف الثالث الثانوي».

ويصّر طربوش على عدم الربط بين تعليم الروسية والسياسة أو التقارب بين البلدين الصديقين، بل نظراً «إلى أهمية اللغة الروسية وكونها اللغة الثانية عالمياً بعد الإنكليزية». معاهد خاصة عديدة أعادت الروسية، أيضاً، إلى لائحة اللغات التي تعلمها بعد أن باتت مطلوبة من شرائح مختلفة بتكلفة تراوح بين 13500 و 50 ألف ليرة سورية لدورة مدتها 2-3 أشهر. كذلك بدأت أقسام التدريب والتأهيل في مؤسسات الدولة بإجراء دورات مجانية للعاملين فيها، وحذت حذوها النقابات والاتحادات علاوة على المعهد العالي للغات في جامعة تشرين بتكلفة لا تتجاوز 5000 ليرة سورية لكل مستوى. «داومت بالدورة

المدرسية ففتح آفاقاً أمام عشرات المتخرجين العاطلين من العمل نتيجة عدم وجود فرص، والأمل كبير بإعلان مسابقات لتعيين مدرسين».

فضلاً عن الباحثين عن فرص عمل



2400 طالب في الصف السابع يتعلمون اللغة الروسية في 24 مدرسة



شهرين وكنا نحو 25 مهندساً استفدت بفك طلاسم اللغة الروسية يلي لفظها غريب علينا، وإضافة إلى كوني بحب اللغات بتوقع أستفيد منها بتعليم أولادي إذا اختاروا اللغة الروسية كلفة ثانية بالمدرسة». تقول المهندسة براء التي أجرت دورة الروسية مجاناً في مؤسسة المياه حيث تعمل. أما جمال، الحائز دبلوم ترجمة، والمتقن للغة الروسية، فيرى أنه وجد في «موضة» الروسية فرصته بعد 3 سنوات من البطالة، حيث باشر التعليم في معهد خاص للغات، وتقدم بطلب للتعاقد مع مديرية تربية اللاذقية التي وقعت عشرات العقود مع متقني اللغة الروسية: «إدخال الروسية في المناهج

كمدرسين، يضاف إلى دارسي الروسية الطامحون إلى متابعة الدراسة في روسيا، وأصحاب بعض المحال التجارية والمطاعم الذين يطمحون إلى كسب الروس زبائن دائمين. فالروس باتوا مكوناً مهماً من مكونات المدينة، وجميع المؤشرات تدل على أن إقامتهم طويلة، ما يجعل الروسية حاجة أساسية لكل من يرغب في الاستفادة من هذه «الموجة» التي قد تنعش السوق المرهق نتيجة ضيق ذات اليد لدى السوري، الذي بات يقتصر في عاداته الشرائية على الضروريات. هذه الأسباب تضاف إلى «نبوءة» بأن التنسيق الروسي السوري العسكري لا بد من أن يتمدد ويصبح تنسيقاً في مجالات أخرى،

تحقيق

الصادرات الزراعية تتحدى الحرب: ظلم «ذوي القربى» أشد مرارة

دمشق - رحاب الإبراهيم

بحسب البيانات الإحصائية لهيئة تنمية الصادرات الحكومية فإن الصادرات الزراعية استحوذت على 50% من قيمة الصادرات السورية عام 2014، إذ وصلت قيمتها إلى نحو 800 مليون دولار، لكن التوقعات ترجح انخفاضها هذا العام برغم مواسمها الجيدة، والسبب يكمن في تفاقم الصعوبات أمام حركة التصدير.

«يواجه مصدرو الحمضيات مشاكل معقدة أبرزها إغلاق المعابر البرية، أجور النقل، وقرارات الحكومة العشوائية كتعهد قطع التصدير، وبسبب ذلك هناك 21 شاحنة مبردة متوقفة عن العمل»، يقول المصدر نزار

درويش. ويضيف: «إن هذا الواقع جعل الفلاح والمصدر يشعران بوجود مؤامرة من كل الاتجاهات على موسم الحمضيات، ما دفع بعض المزارعين لقطع أشجار بساتينهم بسبب الخسائر المتتالية». وهو أمر يجد فيه مدير التسويق في وزارة الزراعة، مهند الأصفى، مبالغة كبيرة، «فالفلاح لم يصل لمرحلة قطع أشجار عمرها 35 عاماً، فهو أنكى من ذلك». مصدر آخر استغرب معاملة جميع السلع بالسوية فيفسها بموجب تعهد القطع، ليطالب بمعاملة خاصة للحمضيات لانخفاض أسعارها، «فالشاحنة المبردة التي تصل حمولتها لنحو 25 طن تكلف نحو 8500 دولار، وهي تكلفة تعد مرتفعة على المصدرين». رأي يتفق

مع المصدر بسام علي، ويزيد عليه بالقول: «يعد الترفيق أبرز المشاكل، فهو يكلف مع النقل قرابة 300 ألف ليرة بسبب المنافسة بين الشركات الخاصة، ما يوجب توحيد السعر تحت غطاء الحكومة بحيث تكون الأجر رمزية»، بينما يرى مصدر رفض ذكر اسمه أن «أجور النقل كارثية وخاصة عند دفع الآتوات لإرهابيي داعش لضمان وصول البضاعة إلى الحدود العراقية»، إنما يتفق جميع المصدرين على أن هذه العقبات جعلت منافسة المنتج المحلي ضعيفة أمام التركي، الذي لا يتحمل هذه التكاليف ويباع بأسعار معقولة. يحمل المصدرون الحكومة مسؤولية خسائرهم، وأقلها بسبب عدم

التواصل مع الدول المجاورة لحل المشاكل الحدودية، وهنا يقول درويش: «بداية كل موسم تأتي وفود حكومية وتكرر سيناريو الشعارات نفسه، لتكون النتيجة تضرر نحو 70 ألف عائلة منها 8 آلاف عائلة شهيد»، ليتساءل: «أيعقل إلا تقدر الحكومة على فتح المنافذ الحدودية مع العراق، بينما نجح اتحاد المصدرين في تحقيق ذلك». وبنبرة اللوم ذاتها، يرفع على صوته عالياً ليؤكد امتلاكه عام 2012 منشأة كانت ترفد خزينة الدولة أسبوعياً بنحو 600 ألف دولار، لكنها اليوم خاسرة بسبب إجراءات الحكومة، ليبين أن «جميع الدول تدعم المصدر بإعطائه مثلاً 50 دولاراً على كل طن مرتجع، بينما الحكومة لدينا تأخذ

250 دولاراً بموجب تعهد القطع». الكميات المصدرة بالحدود الدنيا بسبب النقل وإغلاق المعابر الحدودية بحسب ما يؤكد رئيس اللجنة القطاعية في اتحاد المصدرين، إياد محمد، ويشير في حديثه لـ «الأخبار» إلى أن «التكلفة مرتفعة عبر البحر، فالتنقل إلى إربيل عبر تركيا يكلف حوالي 9 آلاف دولار، وهذا ينطبق على دول الخليج للمرور بقناة السويس، ما يعني تحميل المنتجات المرتفعة الثمن فقط». ويضيف: «حالياً مصر هي المنفذ الوحيد للصادرات بتكلفة 6 آلاف دولار، مع محاولات لتجزيئة خط العراق ليصل إلى القيمة نفسها كون التجارب الأولى كانت تكلف 8 آلاف دولار». بدوره، يحفل رئيس اتحاد الغرف